تعزيز الديمقراطية التشاركية من خلال التكريس الدستوري للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي

Promoting participatory democracy through the Constitutional Consecration of the National Social and Economic Council

تاريخ الإرسال:2018/12/10 * تاريخ القبول: 2019/01/30 * تاريخ النشر: 2019/02/10

د. جليل مونية
أستاذة محاضرة "أ"
كلية الحقوق ببودواو
جامعة أحمد بوقرة – بومرداس (الجزائر)

ملخص:

لقد كرس القانون رقم 16-01 المؤرخ في 6 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري في المادتين 204 و205 ، تعزيز الحوار بين المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين من خلال دسترة مجلس وطني اقتصادي واجتماعي الذي يدخل ضمن توسيع ميادين التشاور والمشاركة ويرمي إلى تعزيز الديمقراطية التشاركية لدى كافة مؤسسات التسيير وعلى جميع الأصعدة من أجل حكامة عمومية رشيدة.

إلى جانب التكريس الدستوري للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، تم تعزيز أخلقة الممارسات والحوكمة في المجال الاقتصادي، من خلال وضع آليات للحماية الدائمة للاقتصاد الوطني ضد الرشوة والممارسات المشبوهة والتجاوز، وتقوية إلزامية التصريح بالممتلكات بالنسبة للمنتخبين والإطارات حسب المادة 23 من القانون رقم 16-01 المتضمن التعديل الدستوري ، وقمع الغش والتهرب الضريبي وتهريب الأموال.

الكلمات المفتاحية: تعزيز الحوار، دسترة، مجلس وطني اقتصادي واجتماعي، التشاور، المشاركة ، الديمقراطية التشاركية.

Abstract :

The law No. 16-01 of 6 March 2016, which contains the constitutional revision in articles 204 and 205, establishes the dialogue between economic and social agents through the constitution of a national economic and social council, which is part of the expansion of the fields of consultation and participation and aims at promoting participatory democracy among all Management institutions and at all levels for good governance.

In addition to the constitutional enshrinement of the National Economic and Social Council, economic practices and governance have been strengthened through the establishment of mechanisms for the permanent protection of the national economy against bribery, suspicious practices and transgressions, and the strengthening of the compulsory authorization of property for the electorate and the tires under Article 23 of Law No. 16-01 Constitutional amendment, suppression of fraud, tax evasion and smuggling of funds.

Keywords: *Promoting Dialogue, Constitution, National Economic and Social Council, Consultation, Participation, Participatory Democracy.*

مـقدمة:

لقد كرس القانون رقم 16-01 المؤرخ في 6 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري[1] في المادتين 204 و205 ، تعزيز الحوار بين المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين من خلال دسترة مجلس وطني اقتصادي واجتماعي الذي يدخل ضمن توسيع ميادين التشاور والمشاركة ويرمي إلى تعزيز الديمقراطية التشاركية لدى كافة مؤسسات التسيير وعلى جميع الأصعدة من أجل حكامة عمومية رشيدة.

إلى جانب التكريس الدستوري للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، تم تعزيز أخلقة الممارسات والحوكمة في المجال الاقتصادي، من خلال وضع آليات للحماية الدائمة للاقتصاد الوطني ضد الرشوة والممارسات المشبوهة والتجاوز، وتقوية إلزامية التصريح بالممتلكات بالنسبة للمنتخبين والإطارات حسب المادة 23 من القانون رقم 16-01 المتضمن التعديل الدستوري ، وقمع الغش والتهرب الضريبي وتهريب الأموال.

و هذا ما تم التأكيد عليه في ديباجة الدستور التي نصت على أنه "يظل الشعب الجزائري متمسكا بخياراته من أجل الحد من الفوارق الاجتماعية والقضاء على أوجه التفاوت الجهوي ويعمل على بناء اقتصاد منتج وتنافسي في إطار التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة"، و كذا نص المادة 9 على أن الشّعب يختار لنفسه مؤسّسات غايتها ما يأتي :

- تشجيع بناء اقتصاد متنوع يثمن قدرات البلد كلها الطبيعية والبشرية والعلمية،
- حماية الاقتصاد الوطنيّ من أيّ شكل من أشكال التّلاعب ، أو الاختلاس ، أو الرشوة ، أو التجارة غير المشروعة ، أو التعسف، أو الاستحواذ، أو المصادرة غير المشروعة.

غير أننا نتساءل كيف يستطيع المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي أن يفرض وجوده كقطب للتشاور و لتفكير و لحوار من أجل تعزيز الديمقراطية التشاركية للنهوض بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد؟ .

وعليه سوف نحاول الإجابة على بعض الإشكالات التي تطرحها الديمقراطية التشاركية من خلال التكريس الدستوري للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، و ذلك بتقسيم معالجته إلى ثلاثة محاور.

المحور الأول - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي كإطار للحوار والتشاور والاقتراح في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وفقا للمادة 204:

تمت الإشارة إلى المجلس في دستور 1963 للجمهورية الجزائرية تحت تسمية" المجلس الأعلى الاقتصادي والاجتماعي"، لا سيما في المواد 69-70 [2] منه، ثم تم إحداثه بموجب الأمر 68-610 الذي كان يتشكل من 170 عضو، يمثلون مختلف القطاعات لتنفيذ ودعم سياسة الحكومة في ظل الاختيار الاشتراكي الذي كان سائدا آنذاك بالبلاد[3]، لم يكتب لهذا المجلس الاستمرار فقد حل بموجب المادة الأولى من المرسوم 76-212 المؤرخ في 30 ديسمبر 1976 مع تسجيل ملاحظة نراها في غاية من الأهمية أن المجلس تم إحداثه بموجب أمر وحل بموجب مرسوم وفي ذلك مخالفة لمبدأ توازي الأشكال[4] ، ثم إعادة إنشاؤه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 93-225 [5] أما عن النظام الداخلي فكان موضح في المرسوم التنفيذي 94-398[6].

يسعى المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي إلى تشجيع الحوار بين الفئات الاجتماعية-المهنية، والمساهمة في تقييم السياسات العامة التي تدخل في حقل كفاءاته، وتشجيع الحوار البنّاء مع نظرائه على الصعيد الإقليمي والمحلي والدولي على حد السواء، والمساهمة في إعلام المواطنين.

حسب المادة 204 من القانون رقم 16-01 المؤرخ في 6 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، الذي يدعى في صلب النص " المجلس " إطار للحوار والتشاور والاقتراح في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

وهو مستشار الحكومة.

أولا- الدور الأساسي للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي :

المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي عبارة عن مؤسسة استشارية مهمتها الأساسية من خلال تمثيلها الموسع لمختلف الشرائح الاجتماعية - المهنية هي التشاور و ضمان ديمومة الحوار الاجتماعي والاقتصادي، لتدعيم الديمقراطية.

إن المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي يتمتع باختصاصات هامة، لتنشيط الدراسات وإنجاز الأعمال المنوطة به والتي تهدف إلى النهوض بعجلة الاقتصاد الوطني والوضع الاجتماعي نحو الأفضل.

دوره الأساسي هو تنوير السياسات العمومية في كل مسألة عالقة بالنمو الاقتصادي و الاجتماعي من خلال توصيات، تأتي بعد الإخطار أو الإخطار الذاتي .من مهامه ثلاثة أهداف أساسية:

* ضمان الحوار واستمرارية التشاور الاجتماعي بين مختلف الشركاء الاجتماعيين و الاقتصاديين مع البحث عن توافق أثناء إعداد إقتراحات ذات المصلحة العامة

* تقويم ودراسة المسائل ذات المصلحة الوطنية المتعلقة بالنمو الاقتصادي و الاجتماعي خاصة من خلال إخطارات المجلس من طرف السلطات العمومية (الرئاسة أو الحكومة)، كما يمكن له القيام بإخطار ذاتي على أي مسألة تدخل في نطاق صلاحياته.

* إعطاء آراء وتقديم توصيات واقتراحات للسلطات العمومية، فكل آرائه، تقاريره ودراساته تسلم إلى كل من رئيس الجمهورية و رئيس الحكومة و تنشر في الجريدة الرسمية.

من خلال ما سبق ذكره ، يعتبر المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي مؤسسة دستورية يتمثل دورها في تقديم الإستشارة للحكومة ، حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجيات القطاعية والتوجهات الكبرى للدولة في العديد من الميادين الحيوية، من خلال تقديم اقتراحاته وتقاريره النابعة من دراسات وأبحاث.

و من بين التقارير التي أصدرها المجلس نجد التقرير الوطني حول التنمية البشرية 2013-2015 الذي يؤكد على مفهوم التنمية المستدامة التي تسعى إليها أرضية ما بعد 2015، والتي تشمل هذه المرة مجمل البلدان، تقوم على مبدأين أساسيين، هما التضامن بين الأجيال، من حيث الحفاظ على رأس المال الاجتماعي والبشري والاقتصادي والبيئي للأجيال الصاعدة، والتضامن داخل الأجيال، من حيث التوزيع العادل لظروف الرفاه داخل نفس الجيل. إن البعد الإنساني للتنمية المستدامة هو الذي يضفي عليها بالضبط غرض السعي لتحسين رفاه الإنسان (أو على الأقل الحفاظ عليه) الذي تحدده الخصائص الشخصية (التعليم، الصحة، الحريات الفردية...) و/أو الجماعية (التماسك الاجتماعي، مستوى وتوزيع الثروات، وما إلى ذلك.

ضف إلى ذلك تقريره حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2015 ، بحيث تميز الظرف الاقتصادي والاجتماعي خلال السداسي الأول من سنة 2015 بالتراجع المتزايد للمحروقات الذي كان له بالغ الأثر على أهم مؤشرات الاقتصاد الوطني الذي استطاع الصمود أمام الأزمة خلال السداسي الثاني من سنة 2014.

كما تم برمجة يوم تحسيسي حول أهداف التنمية المستدامة تحت عنوان "الاستدامة في صلب السياسات العمومية "[7] ، و الذي ترتب عنه إصدار أعمال اللقاء على شكل مجلد تتجسد أبعاده العملاتية في صياغة توصيات ومقترحات من شأنها تنوير رؤى صناع القرار فيما يخص الاستراتيجيات الوطنية في هذا المجال، لاسيما في جانبها المتعلق بإحدى الجهات الفاعلة التي تم إدراجها مؤخرا في الدستور، بعنوان إحلال الديمقراطية التشاركية.

ويمثل هذا "اليوم الوطني" مرجعا أساسيا وفرصة استثنائية للتبادل والتباحث، لا على مستوى الخبراء فحسب، بل مع الأطراف المعنية التي تشمل أصحاب القرار، والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية، والأكاديميين والجامعيين، وكذا جميع الأطراف ذوي صلة.

إن الهدف من هذا اليوم التحسيسي هو صياغة توصيات وتوجيهات تحث على إرساء وإدراج الاستدامة في صلب السياسات العمومية، من جهة، وضع الترتيبات والأطر الملائمة لضم وإشراك المجتمع المدني في نظم الحكامة الوطنية، من جهة أخرى ، و هذا حسب ما جاء في المداخلة الإفتتاحية لرئيس المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي.

يبقى و يظل الإشكال المطروح إلي أي حد سيتمكن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار أبعاد التنمية المستدامة من رفع التحديات الكفيلة بتعزيز ديموقراطية التشاور و المشاركة ببلادنا؟.

ثانيا- التركيبة البشرية للمجلس والتعريف بأهم نشاطاته:

تحتل دراسة تركيبة المجلس الاقتصادي والاجتماعي مكانة مهمة ، سواء في التشريع الوطني أو المقارن، وذلك لكونها تعطي التصور العام لعمل المجلس.

يحتوي المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي على 180 عضو ممثلين و مؤهلين في الميادين الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية، ويتوزعون على تسعة (9) أفواج اجتماعية و مهنية بالطريقة التالية:

فوج الشخصيات المؤهلة، فوج نقابات العمال، فوج المؤسسات العمومية، فوج الجالية الجزائرية بالمهجر، فوج الجماعات المحلية، فوج الإدارة المركزية، فوج الخواص، فوج الفلاحة و فوج الجمعيات.

-نشاط المجلس يخضع لمبدأين أساسيين آلا و هما:

*مبدأ الانتخاب للوصول إلى وظائف القيادة بالمجلس.

*و مبدأ التصويت للمصادقة على مختلف أعماله .

للمجلس أمانة إدارية و قنية تسهر على تسييره الحسن، كما له عدة أجهزة تتكون من : الرئيس، المكتب، اللجان، و الجمعية العامة.

أما أعضائه المائة و ثمانون عدى أعضاء المكتب فهم يتوزعون على خمسة لجان دائمة يبلغ عدد أعضائها ما بين 20 و 35 فردا، كما للمكتب الصلاحية في إنشاء لجان خاصة أو مختلطة.

بالنظر إلى تركيبة ومكونات المجلس الذي يضم فئات عدة ذات صلة بالحقلين الاقتصادي والاجتماعي من فئة الخبراء وممثلي النقابات والهيئات والجمعيات المهنية والجمعيات... بالإضافة إلى الشخصيات التي تمثل المؤسسات. واضح أن تطوير الحوار بين الفاعلين من بين أهداف وجود المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في أفق خلق المناخ المناسب لحل ومواجهة التحديات والمشاكل المطروحة على جميع الأصعدة ، فهل المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتركيبته المتنوعة قادر على تطوير الحوار الاجتماعي و الاقتصادي؟ .

المحور الثاني - مهام المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في ظل التعديل الدستوري الجديد حسب المادة 205:

تكمن مهمة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الرئيسية في تأمين مشاركة المجتمع المدني في سياسة الحكومة الاقتصادية والاجتماعية.

حسب المادة 205 من القانون رقم 16-01 المتضمن التعديل الدستوري :يتولى المجلس على الخصوص مهمة :

- توفير إطار لمشاركة المجتمع المدني في التشاور الوطني حول سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،
- ضمان ديمومة الحوار والتشاور بين الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين الوطنيين،
- تقييم المسائل ذات المصلحة الوطنية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والتربوي والتكويني والتعليم العالي ، ودراستها ،

- عرض اقتراحات وتوصيات على الحكومة.

أولا- تقييم مهام المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي :

يعتبر المجلس غرفة للحوار والتشاور الاقتصادي و لاجتماعي يعمل على مرافقة ديناميكية الحركة العميقة للمجتمع، ويعد المجلس كهمزة وصل بين المجتمع المدني و الحكومة من خلال توفير إطار لمشاركة المجتمع المدني في التشاور الوطني حول سياسات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية مع ضمان ديمومة الحوار و التشاور بين الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين الوطنيين وعرض الاقتراحات والتوصيات على الحكومة بعد التقييم والدراسة وبهذا يكون المجلس قد استطاع أن يفرض وجوده كقطب للتشاور والتفكير و الحوار.

إن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي يدعو دائما إلى تفعيل دور المجتمع المدني، باعتباره جزءا أصيلا، ومحركا فاعلا في الحياة العامة، وذلك باعتماد الحوار الاجتماعي كخطوة رئيسية في سبيل تحقيق رؤية وطنية مشتركة في مواجهة تحديات العولمة.

و هكذا فالمجلس يؤدي دور الوسيط بين عدة أطراف "حكومية - عمالية - أصحاب العمل - منظمات ومؤسسات المجتمع المدني"، وذلك لتقريب وجهات النظر المختلفة بين جميع الأطراف للوصول إلى صياغة قوانين متوازنة تراعي مصالح جميع الأطراف، والتي تصب في النهاية بمصلحة المواطن الجزائري، و ذلك بتوفير محيط يسهل القدرة على التشاور مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين في عملية صياغة القوانين كافة.

إن الحوار في المجال الاجتماعي يكرس قيم التنوير القائمة على تحرير العقل واحترام حريات المواطنين، بشكل يكفل لهم حق حرية التفكير ثم التعبير.

كما أن الحوار على الصعيد الاقتصادي من شأنه أن يعزز أسس اقتصاد السوق، الذي يساهم به القطاع العام مع القطاع الخاص في عمليات الإنتاج والتوزيع والتنظيم، بالإضافة إلى اللجوء إلى الاستخدام الأمثل لوسائل الإنتاج من الموارد والعناصر العمالية والرأسمالية والتكنولوجية المتاحة.

إن الإيمان بمزايا الحوار البناء هو الذي دعم وجود هذا المجلس، الذي يعد مؤسسة دائمة للجمهورية الجزائرية في استطاعتها المحافظة على ثقافة تقضي على الأفكار المسبقة، الإقصاء و المقاربات الضيقة.

لقد ارتقت المؤسسة إلى ميثاق تقارب و إشعاع أفكار، مبني على المعرفة، الاحتراف و الخبرة.

أ- تقييم تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

يساهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي في بناء السياسة العامة للدولة خاصة في المجالات المحددة له، وذلك عن طريق التقارير التي يعدها المجلس بعد القيام بدراسته للوضعية. ويعتبر حسب المادة 60 من النظام الداخلي للمجلس على أنه وثيقة محررة باسم المجلس تحتوي على عناصر التقدير (دراسات أولية، معطيات إحصائية، نتائج مناقشات في اللجان والجلسة العامة، استشارة خبراء... إلخ)، ويصادق على التقرير بالأغلبية البسيطة دون أن يقل عدد الأصوات المؤيدة عن ثلث 3/1 أعضاء المجلس[8].

وعلى هذا الأساس فقد أصدر المجلس عدة تقارير بخصوص الشأن الإقتصادي والاجتماعي من أبرزها تقريرين حول مستقبل علاقات العمل على ضوء التعديلات الهيكلية، وتقريرين متعلقين بالسكك الحديدية والعقار الفلاحي أضف إلى ذلك التقرير المتعلق بالوضعية الاقتصادية والاجتماعية لسنة 1997 الذي يعدُّ من الإنتاج الداخلي للمجلس[9]، حيث لاحظ المجلس عند دراسته للملف المتعلق بالسكك الحديدية أنه كان يعرف تدهورًا كبيرا خاصةً في السنوات التسعينيات. إلا أنه عرف تحسنا ملحوظًا في الآونة الأخيرة أين بلغ عدد السافرين 45 مليون مسافر سنة 2017، وفي تصريح لمدير الشركة

الوطنية للسكك الحديدية السيد ياسين بن جاب الله أن الشركة تطمح لبلوغ 60 مليون مسافر ونقل 17 مليون طن في سنة 2020، وهذا بناءً على المجهود الذي تقوم به الشركة من اقتناء لقاطرات جديدة وحديثة وكذا ترميم للقاطرات القديمة[10].

إضافةً إلى التقارير الظرفية التي أعدها المجلس منذ 1994 و ذلك بناءً على نص المادة 44 من النظام الداخلي للمجلس التي نصت بأن لجنة التقويم تعد كل ستة (06) أشهر تقريراً ظرفيا عن التطور الاقتصادي والاجتماعي، وقد بلغ إجمالي التقارير 28 تقريراً ظرفياً، و فيما يخص التقارير الوطنية حول التنمية البشرية، فقد أعدّ المجلس أربعة (04) تقارير وذلك في إطار الدورات التي يعقدها المجلس، أما خارج الدورات فقد أعد المجلس خمسة تقارير وكان أخرها التقرير الوطني حول التنمية البشرية 2015/2013[11]، الذي تناول التنمية المستدامة التي تسعى إليها أرضية ما بعد 2015، التي تشمل هذه المرة مجمل البلدان وتقوم على مبدأين أساسين هما التضامن بين الأجيال من حيث الحفاظ على رأس المال الاجتماعي والبشري والاقتصادي والبيئي للأجيال الصاعدة والتضامن داخل الأجيال، من حيث التوزيع العادل لظروف الرفاه داخل نفس الجيل، إن البعد الإنساني للتنمية المستدامة هو الذي يضفي عليها بالضبط عرض السعي لتحسين رفاه الإنسان (أو على الأقل الحفاظ عليه) الذي تحدده الخصائص الشخصية (التعليم، الصحة، الحريات الفردية أو الجماعية، التماسك الإجتماعي، مستوى وتوزيع الثروات... إلخ).

حيث تناول التقرير عدة تفاصيل فيما يخص التنمية البشرية وخاصة منها فئة الشباب الذي يمثل أكبر نسبة في الجزائر والذي بات يعاني التهميش واللامبالاة، وذلك على الآفات التي يعيشها الشباب والبطالة وتأخر في سن الزواج... إلخ، حيث أَرجعَ المجلس أسباب هذا التهميش إلى عدم إشراك هذه الفئة صنع القرار وعدم منحهم المسؤولية وعدة أسباب أخرى.

لذا اقترح المجلس في هذا الصدد:

* تقييم عملية تطوير إمكانات الشباب والتي تعرف بأنها عمليات النمو التي يشارك فيها الشباب في البحث عن تلبية احتياجاتهم الشخصية، الاجتماعية والشعور بالأمان.
* معرفة جيدة للشباب، وحالاتهم وصفات حياتهم ومجالات خبرتهم وطموحاتهم.
* تقييم السياسات (الحالية أو السابقة) المخصصة للشباب و مفاهيمها وآليات تنفيذها.
* تحليل القنوات القائمة أو المساحات المؤسسية ووضعها حيز التنفيذ، مما يسمح للشباب بالمشاركة والتفاعل بجدية مع شركتهم.
* إنشاء مرصد للحركة النقابية ومجلس أعلى للشباب وإطار مؤسسي يعزز مشاركة الشباب في عمليات صنع القرار التي تؤثر على الشباب مثل إنشاء مجموعات استشارية للشباب والشبكات الشبانية.

أما من الناحية الديمغرافية فقد ثمَّن التقرير الجهود التي بذلتها الجزائر من أجل التنمية البشرية، وكذلك البعد الاجتماعي والإنساني الذي كان دائما عنصراً مركزياً في سياسة الإنمائية للمجلس. وقد أثمرت هذه الجهود مع تميز الجزائر في أعقاب تقرير الأمم المتحدة العالمي الأخير حول التنمية البشرية (تقرير التنمية البشرية ديسمبر2015) حيث بقيت الجزائر بين الدول ذات المستوى العالي من التنمية البشرية، كما يجب أن تقدم نفسها بهدوء في خطة التنمية الجديدة لما بعد عام 2015.

واهتم التقرير بالتعليم ومشاكله وحاول إيجاد حلول لها، حيث أقر أنه يجب على الطفل الوصول إلى التعليم العالي وذلك يحتاج إلى درجة عالية من التعليم[12].

وعلى هذا الأساس فقد أثبت المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي أنه إطار للتشاور والحوار الاقتصادي والاجتماعي من خلال التقارير التي أعدها وكذا المواضيع الحساسة التي تطرق لها، حيث بعمل جاهدًا على مرافقة ديناميكية الحركة العميقة للمجتمع، مما جعلها همزة وصل بين المجتمع المدني والحكومة.

ب- تقييم أراء المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي:

يعرف الرأي على أنه الصياغة الكتابية للنتائج التي توصلَ إليها المجلس من دراسة ملف عرضته عليه الحكومة أو رئيس الجمهورية، ويصادق على الرأي بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس[13]، وعليه فالمجلس يشارك في رسم السياسة العامة للدولة ووضع توجيهات برامج التنمية.

ومن نماذج الآراء التي قدمها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي نجد رأي المجلس حول ملف استراتيجية الجزائر 2013، حيث أخطر الوزير الأول السيد أحمد أويحيى باسم الحكومة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بشأن إبداء رأيه، والذي يتناول سير تطبيق برنامج عمل بغرض تهيئة الجزائر للتحول إلى مجتمع المعلومات و الاقتصاد الرقمي على مدى السنوات الخمسة (05) المقبلة 2013/2009، وقد احتوى الرأي حول هذا الملف ثلاث أقسام كما يلي: النسق العام لمشروع استراتيجية الجزائر 2013 في (القسم الأول) ملاحظات المجلس حول الملف كما هو عليه في (القسم الثاني) وتوصيات المجلس بخصوص الضرورة الملحة لإدراج تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال في صميم استراتيجية واضحة وموجهة للدولة في (القسم الثالث).

وعليه فقد لاحظ المجلس أن هذه الاستراتيجية تعد مساهمة عامة تستحق المواصلة والتشجيع لكونها أول محاولة لتحديد سياسة عمومية في هذا المجال وكذا ضرورة التعاون بين القطاعات من أجل تطبيق هذه الاستراتيجية وتكييفها على أرض الواقع، كما أن خمسة (05) سنوات غير كافية لتحقيق هذا المشروع وهذا لعدم قدرة النسيج المؤسساتي الاقتصادي والاجتماعي على استيعاب مختلف النشاطات المزمع تنميتها أضف إلى ذلك وجود نوع من عدم الانسجام فيما يخص ظروف تظافر الجهود والوسائل الواجب حشدها، بحيث ينبغي على كل طرف أن يتوفر على جميع الوسائل المادية والبشرية المطلوبة.

أما فيما يخص التوصيات التي قدمها المجلس في الرأي حول هذا الملف تتمحور في الاستعجال للدخول الصريح في مرحلة التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة كنموذج مؤسس لاقتصاد ما بعد البترول، وعليه فإن بناء مثل هذا الاقتصاد يقتضي ثورة ثقافية وعلمية وتستلزم تواصلا اجتماعيا مستمرا وعدة مبادرات موجهة، كما أن تكنولوجيات الإعلام والاتصال لن تحدث انعكاسات اقتصادية واجتماعية مرتقبة إلا بتوفر كتلة حاسمة من المستعملين، ويقتضي ذلك وضع جهاز استراتيجي يهتم في نفس الوقت بصناعة القالب والمضمون الصناعي وكيفيات تخصيص الموارد والتحديد التدريجي للفضاءات وفقا لقدرات استيعاب وأنظمة ضبط يحركها الإشراك القوي للسلطات العمومية.

إضافة إلى التوصيات التي قدمها المجلس ذات البعد الاستراتيجي التي تدعم خطوط الالتقاء وفق نموذجية الاقتصاد القائم على المعرفة، مع الأخذ بعين الاعتبار الدراسة التي بادرت بها وزارة البريد و تكنولوجيات الإعلام والاتصال المنشود بين القطاعات حول ستة مخططات رئيسية والتي جاءت على الصعيد التنظيمي وكذا على صعيد رأس المال البشري، والصعيد التقني و المالي و القانوني وأخيراً على الصعيد الأمني، ليمسها بكل الجوانب.

من خلال تحليلنا لرأي المجلس حول ملف استراتيجية الجزائر 2013 يتجلى لنا الدور الأساسي للمجلس في رسم السياسة العامة للدولة، وأهميته كإطار للتشاور والحوار في المجالات المخصصة له، كما انه عامل أساسي في توجيه سياسة الحكومة، فهو يقيم دراسات لها أهمية كبيرة، كما له نظرة لجوانب متعددة و شاملة[14].

ج- تقييم توصيات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي:

التوصية هي عبارة عن صياغة كتابية للملاحظات التي تكوّن، بغض النظر عن الرأي، فمن طبيعتها اقتراح حلول تسمح بالوصول إلى نتائج أحسن اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، كما تنبأ بالاختلالات وغيرها من الصعوبات المحتملة التي تعترض تنفيذ العملية المقصودة أو تصحيح أثارها، وتصاغ التوصية على الخصوص في حالة الإخطار الذاتي، كما يصادق عليها بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس.

ومن أهم التوصيات التي قدمها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي للحكومة، التوصيات الخمسين (50) المتعلقة بالتنمية المحلية و تطلعات المواطنين التي أصدرها سنة 2011 حيث عالج من خلالها عدة مواضيع أهمها التوصية بفتح أفاق جديدة لمبادرة المجتمع المدني و التي أعرب فيها المجلس عن أهمية المجتمع المدني و دوره الأساسي

في رفع جهود السلطات المحلية في تطوير وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين، حيث يرى المجلس أنه من الضروري وضع آليات فعالة تمكن من تنظيم أفضل للتعاون بين المجتمع المدني والسلطات المحلية، تقوم على أساس مبادئ التكامل والتضامن، لخلق رابط وقاعدات تشاور في أي دائرة إقليمية حول عدد من الإجراءات الرئيسية وذلك من خلال:

*إشراك المجتمع المدني الإقليمي بشكل متكرر حول بعض المحاور المعينة والموحدة.

*استعادة ممارسات وفضائل الجمعيات البلدية الشعبية الموسعة.

*إعادة السير في التدابير التنظيمية المتعلقة بالخلايا المحلية والتضامنية كونها تخص الأحياء، وذلك في إطار المساعدة المتبادلة ومكافحة الفقر والإقصاء من خلال أجهزة مخصصة لمساعدة الفئات الأكثر حرماناً.

* تشجيع المشاريع الاجتماعية كحل مبتكر للقضايا الملحة والناشئة في المجتمع التي توافق بين المقاربة الاقتصادية والأهداف الاجتماعية.

* إنشاء مؤسسة وطنية مكلفة بتعزيز العمل الجمعوي.

* إنشاء خلايا استشارية على مستوى المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية الهامة[15].

وفي نفس السياق عالج المجلس من خلال التوصيات السالفة الذكر موضوع **" رفع مستوى الخدمات العمومية وتحسين نوعيتها"** وأوصى المجلس بخلق روابط محلية واستعلامات تخص المستخدمين المحليين وتسهيل الإجراءات الإدارية، كما يمكن إجراء العديد من التحسينات دون الحاجة إلى استثمارات كبيرة، حيث تم تحديد عدة ميادين تشمل حلول عامة وكل حالة على حدى، والتي بدأت وزارة الخارجية والجماعات المحلية عملا رائعا، وعليه قدم المجلس عدة توصيات فيما يتعلق بالحالة المدنية وكذا باستقبال المستخدمين متمثلة في:

* دعم مصالح الحالة المدنية بالوسائل البشرية والتقنية لتسهيل مهامها الحاسمة، بما في ذلك توفير التوظيف الدائم ذو الجودة.

* ربط مصالح الحالة المدنية بجميع البلديات فضلا عن تلك التي تديرها المصالح القنصلية لوزارة الخارجية، بشبكة وطنية معلوماتية تكون متاحة إلكترونيا لجميع الجمهور.

* تسهيل استخراج شهادة الميلاد رقم 12 وتجنيب المواطنين عناء التنقل لمسافات طويلة.

* تمديد صلاحية شهادة الميلاد، وتقليص شهادة الميلاد إلى وثيقة واحدة (01) مثل شهادة الميلاد S12.

* وضع أنظمة إشارات مناسبة.

* توفير شباك لتلقي شكاوى المواطنين في جميع الأوقات.

* تخفيض مضمون الملفات الإدارية لتخفيف الحمل الزائد على مقرات البلديات وتقريب الإدارة من المواطن[16].

إضافةً إلى موضوع **" ضبط و تحسين موارد البلديات"** والذي تناول فيها المجلس عدة نقاط واقتراحات تتمثل في:

* رفع الاعتمادات المالية السنوية لبرامج التنمية البلدية التي لا تزال الأداة الأكثر ملائمة لتلبية احتياجات السكان.

* وضع اعتماد خاص بالولاة للتعامل مع حالات الطوارئ.

* مراجعة الإجراءات التي تنظم نزع الملكية لأسباب المنفعة العامة وتنفيذ تدابير التسيير للسماح للإدارة المحلية بالتغلب على العوائق التي تواجهها في تنفيذ المشاريع الهيكلية.

* تشجيع إنشاء خزان عقاري للبلديات.

* تجميع مختلف القروض والمساعدات لتنفيذ المشاريع الهيكلية.

* إطلاق برامج استثمارية لدعم ديناميكية موجهة نحو تعميم استغلال الطاقات الجديدة و خاصة في المناطق الريفية[17].

نجد أيضاً من أعمال المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي المائدة المستديرة حول موضوع **" من تحدي الصمود إلى مقتضيات بروز الاقتصاد الجزائري"** والذي حمل ملخص لتوصيات خبراء المجلس التي تضمنت أهم المقترحات المنبثقة عن تبادل وجهات النظر والنقاشات التي دارت بين هيئة الخبراء، لإعادة جوهر الرؤى المشتركة المطروحة في إقامة الميثاق 20 سبتمبر 2015، من أجل تقييم العناصر المرجعية للحجج التي يرتكز عليها كل اقتراح من الاقتراحات الواردة في التوصيات التي خلص لها الخبراء ذاتهم والمتمثلة في خمسين (50) توصية.

وعليه نلاحظ أن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي قد لعب دوره بشكل جيد وتجلى ذلك من خلال التوصيات التي قدمها للحكومة ومدى أهميتها كونها تخدم المجالات المخصصة له الاقتصادية والاجتماعية وتدرسها من كل الجوانب وتطرح حلولا يراها المجلس مناسبة لتحسين الأوضاع في البلاد.

المحور الثالث : دراسة انعكاسات التكريس الدستوري للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد

كرس التعديل الدستوري الجديد لأول مرة تشجيع الدولة للديمقراطية التشاركية وذلك بتنويع المؤسسات الإستشارية مثل مجلس وطني لحقوق الانسان و مجلس أعلى للشبيبة و مجلس وطني للبحث العلمي و التكنولوجيات" و هذا لمزيد من الشفافية والحكم الراشد في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والعلمية والسياسية في مجمل النشاطات الوطنية ومنها الهيئات المنتخبة على المستويات المحلية والوطنية.

من جهة أخرى، لمواجهة انخفاض أسعار البترول والمصاعب الاقتصادية تم التنصيص في التعديل الدستوري الجديد على تشجيع الاستثمار الذي يوفر فرص العمل وإمكانات التصدير للمنتوج الوطني من القطاعين العام والخاص يتميز بالجودة والقابلية للمنافسة والتسويق في الأسواق العالمية.

وهكذا انتقل دور الدولة من دورها كمستثمر اقتصادي إلى دور المحفز للاستثمار من خلال :

* تحسين الدولة لمناخ الأعمال والعمل على تشجيع ازدهار المؤسسات دون تمييز خدمة للتنمية الاقتصادية الوطنية.
* الدور الحمائي للدولة في ظل اقتصاد السوق من خلال تكفل الدولة بضبط السوق وحماية حقوق المستهلكين ومنع الاحتكار والمنافسة غير النزيهة.

لقد استجابت التعديلات الدستورية للتطورات التي عرفها مجتمعنا وللتجربة التاريخية لشعبنا وطموحاته وللتحولات المتسارعة عبر أقطار العالم، حيث يعد القانون رقم 16-01 المؤرخ في 6 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري "وثيقة مرجعية متكاملة للحاضر والمستقبل".

في الأخير أقترح أهم التوصيات لمواجهة انخفاض أسعار البترول والمصاعب الاقتصادية التي تتطلب من الجميع الحرص على عقلنة ميزانية الدولة وترشيد النفقات وتشجيع الاستثمار الذي يوفر فرص العمل وإمكانات التصدير للمنتوج الوطني من القطاعين العام والخاص .

من "المستعجل" كذلك فتح العديد من الورشات بين نواب غرفتي البرلمان والحكومة لوضع جملة من النصوص التطبيقية لتكييفها مع التعديل الدستوري الجديد.

والإسراع في ترجمة إيجابيات هذا التعديل على أرض الواقع، من خلال سن قوانين تمكن من تجسيد هذه المكاسب.

الخاتمة:

في الأخير لا نملك إلا أن نثمن خطوة دسترة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الايجابية الذي نأمل أن يساهم حاليا في التسريع من وتيرة الإصلاحات بما يساهم بالتالي في إعطاء بعد جديد للبناء الديمقراطي، علما أن طبيعة ومهام المجالس الاستشارية تعكس استراتيجية الدولة الهادفة إلى مد الجسور وفتح قنوات التواصل مع المجتمع. وهذه الاستراتيجية شكلت أحد الأهداف الرئيسية للإصلاحات السياسية والمؤسساتية في الجزائر، وذلك من خلال فتح فضاءات للحوار وتبادل وجهات النظر بين الأطراف الفاعلة الذين يمثلون الفئات الحية داخل المجتمع. وبالتالي ساهمت هذه المؤسسات الاستشارية في التأسيس لثقافة سياسية جديدة ومفاهيم جديدة قائمة على ثقافة التوافق والإنصات والحوار والاعتراف بالأخر وتقبل الرأي الأخر. وهذا في حد ذاته شيء إيجابي.

إن حجم الرهانات وتعقيد التحديات تملي علينا تحبيذ منطق الحوار بدل المواجهة، و المناقشة المعاكسة بدل الرأي الأحادي.

فكون المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي فضاء استشاري تمثل فيه القوى الاقتصادية والاجتماعية تمثيلا منظما، قد برهن على قدرته وإرادته في تحقيق التقارب وتشجيع الاقتراحات ذات المنفعة العامة (s'approprier les débats de société)، فهو يعتبر من بين المؤسسات القانونية للبلاد التي استطاعت أن تزرع اختلافها و ذلك باستعمالها كنطاق للحوار الاجتماعي القانوني، لكن حوارها من نوع خاص يرتكز أساسا على التحليل العقلاني والملاحظة

الموضوعية للأحداث و المعطيات و بث مساهمته الفعالة حول المسائل الكبرى للتنمية، ففي هذا الاتجاه الجدد قد يصبح هذا الفضاء نقطة إقلاع لصحوة استراتيجية للبلاد.

فحسب الكلمة الختامية لرئيس المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في اليوم الوطني التحسيسي حول أهداف التنمية المستدامة : الاستدامة في صلب السياسات العمومية الذي نظم بإقامة جنان الميثاق في 06 مارس 2016 في مداخلته الافتتاحية ، حيث أكد فيها على أن التراجع المذهل للسوق العالمية للمحروقات، تشكل من وجهة نظرنا، فرصة استثنائية لبلدنا لتغيير نمط النمو في إطار "مخطط بروز - Plan d'émergence"، يدفعنا إلى الانسياق في مسار وتوجه استراتيجي يهدف إلى تحويل اقتصادنا بجعله اقتصادا أكثر تنوعا، وأكثر حفاظ على البيئة، وأكثر تثمينا للموارد، مع مستوى منخفض من انبعاثات الكاربون ، الذي رسم معالمه بوضوح "فريق الخبراء" بمناسبة المائدة المستديرة التي نضمها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في شهر سبتمبر 2015.

لمجلس في مستوى طموحات وإنتظارات المواطن الجزائري.

---

[1] - القانون رقم 16-01 المؤرخ في 6 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري، ج ر عدد 14 المؤرخة في 7 مارس 2016.

[2] - المواد 69 و 70 ،الدستور الجزائري لسنة 1963 ،الصادر بتاريخ 10 سبتمبر 1969 ، الجريدة الرسمية رقم 64 الصادرة بتاريخ 10سبتمبر1963 .

[3] - بعلي محمد الصغير، القانون الإداري ، التنظيم الإداري ، النشاط الإداري، دار العلوم للنشر و التوزيع ، الجزائر ،2004 ، ص 121.

[4] - عمار بوضياف، التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية و التطبيق ، طبعة ثانية، جسور للنشر و التوزيع، الجزائر، ، 2014، ص 119 و 120.

[5] - مرسوم رئاسي رقم 93-225 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 ، يتضمن إنشاء مجلس وطني اقتصادي واجتماعي، الجريدة الرسمية، العدد 64 ، ص11.

[6] - مرسوم تنفيذي رقم 94-398 ، المؤرخ في 19 نوفمبر 1994 ، المتضمن الموافقة عمى النظام الداخلي لمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الجريدة الرسمية ، عدد 78 ، ص9.

[7] - من فعاليات اليوم الوطني التحسيسي حول أهداف التنمية المستدامة منظم بإقامة الميثاق، يوم الأحد 06 مارس 2016 تحت عنوان ''الاستدامة في صلب السياسات العمومية ''.

[8] - المادة 60 من المرسوم التنفيذي رقم 94-398، المؤرخ في 19 نوفمبر 1994 المتضمن الموافقة على النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي، جريدة رسمية عدد 78، الصادرة بتاريخ 27 نوفمبر 1994.

[9] - معاشو نبيلة، تحليل دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال التنمية المحلية من خلال الجلسات الوطنية حول التنمية المحلية، مذكرة الطور الأول لمدرسة الدكتوراه فرع الدولة والمؤسسات العمومية، الجزائر، 2012-2013، ص87.

[10] - https://www.annasronline.com 10-02-2018 22:48

[11] - Liste des travaux du Conseil National Economique et Social.

[12] - Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015.

[13] - المادة 60 من المرسوم التنفيذي رقم 94-398، المرجع السابق.

[14] - رأي المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي حول ملف "استراتيجية – الجزائر-2013"

[15] - Recommandation 11 ouvrir de nouveaux champs a l'initiative de la société civile.

[16] - Recommandation 13 mettre a niveau et rehausser la qualité des services publics.

[17] - Recommandation 18 adapter et améliorer les ressource des communes.